اقتصاد

جمارك المكافحة تضبط زبدة ونشاء مهربة من تركيا

| محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مسؤول في مديرية الجمارك العامة للوطن عن قيام ضابطة جمارك المكافحة في الإدارة وبناء على معلومات بضبط سيارة محملة بزيت نباتي مهدرج (زبدة) مهربة مصدرها تركيا بوزن ١٥ طناً وبقيمة ٧,٧ ملايين ليرة سورية، وقيمة الغرامات وصلت إلى نحو ١٢ مليون ليرة سورية.

مبيناً أنه تم إرسال عينات من البضائع المصادرة لإجراء التحاليل في مخابر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق والتي أكدت نتائجها صلاحية المادة للاستهلاك، وتم إجراء التسوية من قبل صاحب البضاعة.

إضافة إلى قيام ضابطة المكافحة بضبط سيارة محملة بمادة نشاء مهربة من مصدر تركي بوزن ٤٢ طناً بقيمة ٤,٣ ملايين ليرة سورية وغرامات وصلت إلى أكثر من ٨ ملايين ليرة سورية، مشيراً إلى إرسال عينات من البضائع المصادرة لإجراء التحاليل في مخابر مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق وقد أكدت نتائجها صلاحية المادة للاستهلاك، والبضاعة قيد التسوية من قبل صاحبها.

مشيراً إلى قيام أصحاب البضائع بكلتا القضيتين بتقديم بيانات جمركية ادعوا بأنها تعود للبضائع المصادرة، وبناء على كشف لجنة الخبرة في إدارة الجمارك واعترافات السائقين تم التأكد من أن البضائع المضبوطة لا تعود إلى البيانات التي تم إبرازها.

وأشار المصدر إلى وجود الكثير من البضائع التي يتم ضبطها ويحاول أصحابها تقديم بيانات قديمة يحاولون الادعاء بأنها تعود إلى البضائع المصادرة إلا أنه يتم في كثير من الحالات كشف زيف هذه الادعاءات أمام وقائع ثابتة كاعترافات السائقين، أو يتم تقديم بيان يعود لسنتين مضت لبضائع تم إدخالها عن طريق أمانة في منطقة جنوبية ما يخالف المنطق عند الادعاء أن البيان للبضاعة نفسها التي يتم ضبطها بعد سنتين ومازالت بالوزن ذاته ويتم إدخالها تهريباً من المنطقة الشرقية، مؤكداً أن عناصر لجنة الخبرة في الإدارة لديهم كفاءة عالية في مطابقة البضائع مع البيانات والوثائق.

في جلسة الحكومة

تشكيل لجنة لمتابعة إعادة تأهيل البنى التحتية والخدمية في داريا

| الوطن

بحث مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية برئاسة المهندس عماد خميس رئيس المجلس آلية عمل الاتحادات والنقابات المهنية ذات الطابع الاقتصادي والخدمي، ودور كل منها في ظل الظروف الراهنة من حيث الأداء والفاعلية، ومعالجة المشكلات التي تعاني منها إضافة للنظر في آلية تعيين ممثلي القطاع العام بهدف زيادة فاعليتهم وضرورة تطوير آلية عملها لتكون داعماً لرؤية الحكومة.

وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة لمتابعة إعادة تأهيل البنى التحتية والخدمية في مدينة داريا تمهيداً لعودة الأهالي إلى منازلهم.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم تنظيم الجامعات ومشروع مرسوم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٦، وتضمن المرسوم السماح لعضو الهيئة التدريسية أو الفنية التدريس في جامعة خاصة أيام العطل ويوماً آخر في الأسبوع لضمان حسن سير العملية التعليمية في الجامعات الخاصة كما تم اقتراح زيادة عدد المقاعد المخصصة لأبناء الشهداء في المرحلة الجامعية الأولى إلى ١٥ مقعداً، وتخصيصهم بنسبة ٢٪ من عدد مقاعد القبول في درجة الماجستير ودراسات التأهيل والتخصص في كل كلية في الجامعات.

كما تضمن المشروع تعديل بعض مواد قانون تنظيم الجامعات فيما يخص رفع سن التقاعد للأستاذ المساعد من ٦٥ سنة إلى ٧٠ سنة ورفع سن التقاعد للمدرس من ٦٠ سنة إلى ٦٥ سنة، ورفع سن التقاعد لمدير الأعمال من ٦٠سنة إلى ٦٥ سنة.

ووافق على مشروع قانون تعديل الفقرة /أ/ من المادة /٢٢/ والفقرة /ب/ من المادة /٧١/ من قانون الاتصالات رقم /١٨/ لعام ٢٠١٠، القاضي بتمديد حصرية الخدمات التي تقدمها شركة الاتصالات لمدة خمس سنوات بهدف دعم الشركة واستمرارية عملها في تقديم خدمات الاتصالات وخاصة في ظل ظروف الحرب التي فرضت أعباء إضافية على الشركة بدلاً من زيادة إيراداتها.

> رفع سن التقاعد للأستاذ المساعد من ٦٥ سنة إلى ٧٠ سنة ورفع سن التقاعد للمدرس من ٦٠ سنة إلى ٦٥ سنة

كما وافق المجلس على تمديد العمل بالمرسوم التشريعي رقم /٤٠/ لعام ٢٠١٤ المتعلق بجواز تأمين احتياجات الجهات العامة من دون التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة لمدة ستة أشهر إضافية. بغية تسهيل عملية تأمين احتياجات الجهات العامة.

خلال الجلسة درس مجلس الوزراء تعديل رسوم المغادرة عبر المنافذ الحدودية للأشخاص والسيارات.

النسيجية ترفع أسعارها بمقدار ١٠٪

| عبد الهادي شباط

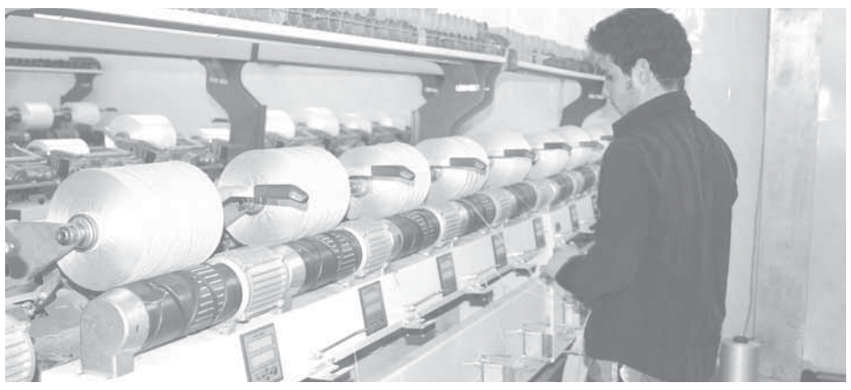

في إطار مجاراة الزيادة والقيم الحاصلة على معظم كلف الإنتاج التي معظمها بات يرتبط بأسعار صرف الليرة السورية أم الدولار، إضافة إلى الزيادات المتتالية للمحروقات وخاصة مادة المازوت والفيول التي تشكل هامشاً واسعاً من نفقات الإنتاج، إضافة إلى تطور وزيادة أجور العمالة.

أقر مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية تعديل أسعار المنتجات النسيجية خلال اجتماعه مؤخراً حيث ناقش طبيعة الزيادات التي طرأت على كلف الإنتاج، إضافة إلى نقاش وتداول العديد من صعوبات العمل التي يعانيها قطاع الغزول وخاصة المؤسسة العامة للصناعات النسيجية ومنها مسألة وسائط النقل التي تفتقر إليها المؤسسة حيث تمت المطالبة بمنح تعويض للعاملين في حال تعذر تأمين المركبات لنقل الموظفين والعمال، إضافة إلى طبيعة الدوام والعمل يوم السبت وبناء على توجيهات المجلس صدّرت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية نشرة تسعيرية جديدة لمنتجاتها سارية المفعول بدءاً من اليوم تضمنت زيادة بواقع ١٠٪ على منتجاتها من الغزول حيث بينت النشرة أن الأسعار تبدأ من ٨٣٧ ليرة لغزول جبلة و٨٤٧ ليرة لخيوط اللاذقية والساحل وحماة للنمرة ١/١٠ وما دون وصولاً إلى ١٢٧٣ و١٢٨٣ للنمرة ١/٤٠ وكذلك يصل سعر الكيلو إلى ١٦٩١ و١٧٠١ للنمرة ذاتها من الغزول الممشطة بينما أوضحت النشرة أن سعر كيلو الغزول التوربينية ٧٧٢ للنمرة ١/١٢ و٨٤٩ ليرة للنمرة ١/٢٠.. هذا وأظهرت المؤسسة في نشرتها أن الأسعار المحددة هي أسعار بيع الغزول القطنية من الإنتاج الجاري بالليرات السورية القابلة للبيع داخلياً في أرض الشركة أو السيارة لمن يشاء، أما التصدير فتعتمد الأسعار الواردة في النشرة في تصدير الغزول القطنية بعد تحويلها إلى ما يعادلها من القطع الأجنبي (دولار- يورو) وفق نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي والخاصة بمؤسسة الصناعات النسيجية على ألا تقل أسعار الغزول التصديرية المحسوبة على الأسعار العالمية سنداً لتوصية اللجنة الاقتصادية.

وعما يخص أجور الزوي: أوضحت المؤسسة أنه تعدل لتصبح ١٤٠ ليرة حتى النمرة ٢٠، وكل نمرة فوق النمرة ٢٠ تحسب أجور زويها وفق تكاليف الزوي لدى شركات الغزل المعنية مع إضافة أكبر هامش ربح ممكن.

وأوضحت المؤسسة أن نسبة التخفيض تبقى على الأسعار في النشرة الصادرة حديثاً البالغة ١٠٪ للمخازين ما قبل عام ٢٠١٥ سارية المفعول.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح معاون وزير الصناعة جمال العمر أن هذا التعديل على أسعار المنتجات النسيجية للمؤسسة يأتي للعديد من الأسباب الموجبة التي أهمها التعديلات الأخيرة التي طرأت على مادة المازوت، إضافة إلى الزيادة التي شملت أجور ورواتب العاملين بالدولة ٧٥٠٠ التعويض المعيشي وغيرها من العوامل التي تدخل في نفقات ومصاريف الإنتاج شكلت دافعاً أساسياً لزيادة سعرية بمقدار ١٠٪ حتى تسهم في تعويض الزيادات التي طرأت على مدخلات الإنتاج وحتى لا تتحول إلى عبء على الإنتاج والتعرض لخسارات.

مديرية إدارة المخاطر جديد السورية للتأمين

| محمد راكان مصطفى

تفعيلاً لنظام متين وذي شفافية عالية لإدارة المخاطر ونظراً لحاجة المؤسسة العامة السورية للتأمين للتكيف ومواجهة التحديات على أساس مدروس، وافق مجلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين على إحداث مديرية إدارة مخاطر التأمين في المؤسسة وتم تكليف الإدارة بإعداد الدراسة والهيكلية المناسبة لإحداث هذه المديرية، تجاوباً مع البيئة المعقدة التي تعمل المؤسسة ضمنها نتيجة للازدياد في المنافسة، وارتفاع مستويات الجودة المطلوبة في الخدمات المقدمة من المؤسسة التي بدورها تزيد من حدة الضغوطات على جميع الموارد.

وجاء في البيان الصادر عن المؤسسة الذي وصل «الوطن» نسخة منه: إن المؤسسة تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من فعالية الحوكمة المؤسساتية، وإنه ومن أجل ترسيخ مبادئ الممارسات الجيدة، تقوم المؤسسة بتنفيذ برنامج لإدارة المخاطر بالاستناد إلى معايير قياسية ودولية لإدارة المخاطر.

ويسعى نظام إدارة المخاطر إلى التوفيق بين فرص العمل ومخاطر التحديات الراهنة للمؤسسة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، والذي يشمل جميع المخاطر بدءاً من الأخطار العالمية والإستراتيجية إلى المخاطر المنخفضة على مستوى الأقسام والأفراد. وقد وضعت المؤسسة إطاراً لإدارة المخاطر يوفر منهجية شاملة للمؤسسة العامة السورية للتأمين لكشف المخاطر وإدارتها حتى لا تكون عائقاً أمام المؤسسة من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

Qasyoun University
For Science & Technology

جامعة قاسيون
للعلوم والتكنولوجيا

فتح باب القبول في

جامعة قاسيون الخاصة للعلوم والتكنولوجيا

للعام الدراسي 2017/2016

تعلن جامعة قاسيون الخاصة عن استمرار التسجيل للعام الجامعي 2017/2016 في جميع كلياتها وفق معدلات القبول المعتمدة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (306) لعام 2011 وتعديلاته، بعد طي علامة احدى اللغتين والتربية الدينية وفق الاتي:

الكلية	القسم	معدل القبول والشهادة
الصيدلة		70% علمي
الهندسة والتكنولوجيا	هندسة الاتصالات هندسة الحاسوب الهندسة المعمارية	60% علمي 75% مهني مناسب وفق قرار التعليم العالي
ادارة الاعمال والاقتصاد		50% علمي 55% مهني تجاري
الآداب والعلوم	اللغة الانكليزية وآدابها	50% علمي أو أدبي

للاستعلام والتسجيل :

- مكتب الاتصال: دمشق مزة – شارع الفارابي – مقابل طلعة الاسكان - خلف بنك بركة
- **يتم التدريس في المقرات المؤقتة للجامعة :**
- **(كلية الصيدلة)** المزة – شارع الفارابي ثانوية عبد القادر المبارك (**الدوام صباحي)**
- **(كلية الهندسة)** مزة – شارع الفارابي ثانوية المتفوقين
-
- **(كلية الادارة والآداب)** مزة – الشيخ سعد ثانوية صلاح الدين الهبج
- تعطي الجامعة منحاً وحسومات للطلاب الاشقاء ، وكذلك المتفوقين في الثانوية العامة ، ولأبناء المنتسبين للنقابات العلمية.
- تعمل الجامعة لتأمين المواصلات والسكن بالتعاون مع مواصلات الجامعة.

للاستعلام : 011/ 6128906 / 6128907/ 6113309
الموقع الالكتروني: WWW.QPU.EDU.SY

ترحيب من التجار والصناعيين بالآلية الجديدة لمنح إجازات الاستيراد مع ملاحظات

الدبس لـ«الوطن»: الأولوية للصناعي بالمخصصات ومنح إجازات مؤجلة لاستمرار الإنتاج

| علي محمود سليمان

بيّن رئيس اتحاد غرف التجارة غسان القلاع أن الآلية التنفيذية الجديدة لمنح إجازات الاستيراد تعتبر جيدة بالنسبة للظروف الحالية، وتلبي إلى درجة كبيرة احتياجات الأسواق للاستمرار في انسياب البضائع والسلع.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح القلاع أن قرار إلغاء مؤونة الاستيراد بنسبة ٢٥٪ كان قراراً صائباً من الحكومة وقد جاء في وقت عانى فيه التجار صعوبات في تأمين السيولة لاستيراد السلع، حيث إن التاجر يضطر لاقتراض مبلغ المؤونة ودفع فائدة عليه ما يعني تعطيلاً لمبلغ من المال، سيضاف إلى تكاليف المستوردات، وبإلغاء المؤونة نكون قد خفضنا عناصر التكلفة من قائمة المستوردات، ما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وتوافر المواد مع منافسة في السعر والنوعيات، في حين حالياً ونتيجة ارتفاع الأسعار يوجد ضغط كبير على تأمين عدد من السلع.

ولفت القلاع إلى أن التجار دائماً يستعجلون صدور القرار، موضحاً أنه أخبرهم قبل فترة بقرب إلغاء المؤونة بنسبة ١٠٠٪ ومن ثم قرب إلغاء قرار المؤونة بنسبة ٢٥٪، وهو ما أقره مجلس الوزراء مؤخراً، ولكن القرار لم يصدر ولذلك التجار يستعجلون صدوره، ليخفف من تكاليف الاستيراد.

ووافق رأي رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس، رأي القلاع بأهمية إلغاء مؤونة الاستيراد بشكل كامل، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى أنه لم يكن لدى الصناعيين قدرة لدفع المؤونة، ولذلك هم بانتظار صدور القرار الرسمي بإلغائها حيث هناك إحجام عن تقديم الطلبات من الصناعيين للحصول على إجازات الاستيراد.

وفيما يتعلق الآلية التنفيذية الجديدة لمنح إجازات الاستيراد فأشار الدبس إلى وجود ملاحظتين الأولى تتعلق بأن الصناعي يعامل معاملة التاجر من ناحية كميات المخصصات، علماً أن الصناعي يحتاج لتأمين المواد الأولية لمصنعه بشكل دائم، فعلى سبيل المثال لا يعتبر من المنطقي أن يمنح تاجر إجازة استيراد لكمية ١٠٠ طن من مادة سيقوم بتخزينها وبيعها لاحقاً لورشات صناعية وهو يشغل عدداً بسيطاً من العمال في المستودع، وفي الوقت نفسه يمنح الصناعي إجازة استيراد لنفس الكمية وهو سيقوم بتشغيلها في معمل فيه مئات العمال ويحتاج لاستمرار تدفق هذه المادة لاستمرار الإنتاج، ولذلك يجب أن تكون الأولوية هي للصناعي لناحية المخصصات والكميات.

الملاحظة الثانية حسب رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها تتعلق بأن منح إجازة استيراد واحدة مدتها ستة أشهر للصناعي لا يعتبر كافياً فهذا يعني أن الصناعي يحصل على إجازتي استيراد فقط خلال العام، وهو يحتاج لاستمرار وصول المواد الأولية لمعمله ولذلك من الأفضل أن يتم منحه أكثر من إجازة مؤجلة بحيث يكون لديه شحنة من المواد الأولية دخلت المصنع وبدأت عمليات التصنيع، وشحنة أخرى تستكمل أوراق التخليص الجمركي في المرفأ، وشحنة أخرى قادمة في البحر لكي تستمر العملية الإنتاجية من دون توقف.

وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قد اعتمدت آلية تنفيذية جديدة لمنح الموافقات لإجازات وموافقات الاستيراد تعتمد على تقسيم المواد إلى أربعة أقسام، هي مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، والمواد الأساسية وتقسم إلى مواد أساسية غذائية، ومواد أساسية غير غذائية، بالإضافة إلى مواد أخرى، والمواد التي لا يتم الموافقة على استيرادها حالياً.

وقد شمل كل قسم على لائحة تفصيلية تتضمن اسم المادة وبندها الجمركي والحد الأقصى للموافقة والوثائق المطلوبة والجهة التي يتم التنسيق معها، وقد اعتمدت الآلية على منح الموافقات للمواد المحددة ضمن القوائم الواردة في الآلية وضمن السقوف المحددة بجانب كل مادة بعد التحقق من الوثائق المطلوبة.

وحسب الآلية الجديدة فإن مدة إجازة أو موافقة الاستيراد ثلاثة أشهر للتاجر وستة أشهر للصناعي ويتم احتساب المدة من تاريخ موافقة الوزارة المبدئية بالنسبة لموافقة الاستيراد ومن تاريخ المنح بالنسبة للإجازة، ولا يحق للتاجر والصناعي الحصول على أكثر من موافقة واحدة لنفس المادة إلا بعد تقديم ما يثبت تخليصه للإجازة أو الموافقة السابقة، ويتم التشدد في تطبيق المواصفة القياسية السورية المعتمدة من وزارة الصناعة على كل المستوردات ويقع على عاتق إدارة الجمارك والأمانات الجمركية التحقق من ذلك.

> القلاع لـ«الوطن»: بانتظار صدور قرار إلغاء المؤونة بشكل رسمي لتنخفض التكاليف

وقبل ذلك كان مجلس الوزراء قد وضع المحددات والمعايير المطلوبة لموافقات منح إجازات ورخص الاستيراد بعد إقراره آلية إجرائية لضبطها وتنظيمها بأربعة اتجاهات رئيسية تتضمن من خلالها السماح باستيراد الحاجات والمواد الأساسية والغذائية اللازمة لحياة المواطن اليومية، والسماح أيضاً باستيراد مستلزمات الإنتاجين الزراعي والصناعي دعماً للإنتاج المحلي، ووقف استيراد المواد الكمالية في ظل ظروف الحرب التي تشهدها البلاد، إضافة إلى إلغاء القرار المتعلق بمؤونة الاستيراد من القانون ٦٠١ تشجيعاً وتسهيلاً لعمليات الاستيراد ولتخفيف تكاليف وأعباء استيراد المواد.